الفصل الثانى

إعجام الصرف وتصريف المعجم

obeikandl.com

obeikandl.com

توطئة :

ترتكز صناعة المعجم على فهم طرائق التصريف، وتصنيف المسائل الصرفية يعتمد على فهم دلالات المفردات والمواد الأصلية التى يعنى المعجم بسردها فى شكل قائمة يراها كثير من اللغويين صامتة [1]، وأراها غير صامتة، فالصامت فقط فى هذه القائمة هو المادة الأصلية، أما التصاريف المنبثقة عن المادة الأصلية فلا يمكن أن نصفها على العموم بالصمت أو السكون، فلا يستطيع جامع المعجم فهم معانى هذه البنيات إلا فى حالة حركة ولا يقوى من تلقاء نفسه على توضيح معانى هذه التصاريف وإنما يتحصل على معانيها من خلال السياقات التى وردت فيها، بيد أنه يمكن أن نصف الكلمات التى هى من المشترك اللفظى مثلا أنها صامتة إذ يمكن للمفردة الواحدة منها أن تدخل فى سياقات مختلفة فتتعدد معانيها تبعا لتعدد السياقات الداخلة فيها فتنتقل المفردة من طور السكون إلى طور الحركة، وما دامت صناعة المعجم ترتكز على فهم الصرف، وتصنيف المسائل الصرفية يعتمد على فهم المعجم، فإنه لا يمكن تجاهل العلاقة بينهما، فلا يخلو معجم من المسائل الصرفية ولا يخلو كتاب فى الصرف من الحديث عن المواد الأصلية للتصاريف وعن دلالات الصيغ، وعندما ألف الخليل بن أحمد معجم " العين " اعتمد فى الأساس على فكرة تصريفية فرأى أن كلمات العربية إما أن تكون مركبة من حرفين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة ولا تزيد الكلمة عن ذلك باعتبار أصولها ثم رأى إمكانية حصر الكلمات الثنائية بأن يفرض أن الحرف الأول مثلا هو الألف والثاني قد يكون باء أو تاء أو ثاء، وكذلك الكلمات الثلاثية بأن يفرض أن الحرف الأول مثلا هو الجيم ثم يقلب هذا الحرف مع باقي حروف العربية [2]، وهذا ما سماه ابن جنى الاشتقاق الأكبر وعرف فيما بعد عند علماء الرياضيات بالتباديل، ولكن ما نوع العلاقة بين الصرف والمعجم ؟ ثمة نوعان من العلاقات بين الصرف والمعجم، النوع الأول هو علاقات الاتفاق، ويندرج تحت هذا النوع العلاقات أو القواسم المشتركة التى يتفق فيها الصرف والمعجم، ويمكن أن نسميها علاقات الإيجاب، والنوع الثانى هو أوجه الاختلاف، ويندرج تحت هذا النوع الأشياء التى يختلف فيها الصرف عن المعجم، ويمكن أن نسميها علاقات السلب، وهذا البحث محاولة لفهم نوعى العلاقة بين الصرف والمعجم.

---

[1] انظر: تطور العلوم العربية للدكتور عبد المجيد دياب 140 .

[2] انظر: تطور العلوم العربية للدكتور عبد المجيد دياب 140 .

أولاً : علاقات الإيجاب :

المناسبة :

الصرف والمعجم يرتبطان بفكرة المناسبة، أما المناسبة المعجمية فيقصد بها صلاحية الكلمة بدلالتها المعجمية أن تتضافر مع كلمات أخرى بدلالاتها المعجمية فمن المناسبة أن نقول كتبت بالقلم، وفى النهر ماء، وليس من المناسبة أن نقول كتبت بالنهر وفى القلم ماء، ذلك أن الكتابة يناسبها القلم والنهر يناسبه الماء، وأما المناسبة على مستوى الصرف فيمثلها مظاهر كثيرة فالفعل الماضى مثلا يضم آخره عند اتصاله بواو الجماعة لمناسبة هذه الواو، والمنادى المندوب يفتح آخره لمناسبة ألف الندبة، والاسم المضافة إليه ياء المتكلم يكسر آخره لمناسبة الياء.

كتبَ + و (واو الجماعة) ← علاقة مناسبة ← كتبوا

واعثمان + ا (ألف الندبة) + (هاء السكت) ← علاقة مناسبة ← واعثماناه

كتاب + ى (ياء المتكلم) ← علاقة مناسبة ← كتابى

هذا ويعد طلب الخفة الهدف الأكبر من تجاور الحروف فى بنية الكلمة لذا نجد حروفًا لا تتناسب مع غيرها من الحروف كالصاد والشين اللذين لا يتناسبان فى بنية الكلمة، هذه الحروف لا يقرها الاستعمال لصعوبة النطق بها مجتمعة ولعدم التناسب فيما بينها عند المجاورة، وقد صنف ابن جنى فى الخصائص بابا فى (إمساس الألفاظ أشباه المعانى) [1] عرض فيه أمثلة شتى للمناسبة بين بنية الكلمة ودلالة هذه البنية (عمل المعجم)، وقد أفاد فى ذلك من قول سيبويه فى المصادر التى جاءت على (الفعلان) أنها تأتى للاضطراب والحركة كالغليان والغثيان حيث لاحظ سيبويه تناسبا بين توالى حركات المثال وتوالى حركات الأفعال، وراح ابن جنى يعرض أمثلة كثيرة لهذا التناسب، كالخضم والقضم، يقول " فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول من الرطب والقضم للصلب اليابس فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث"[2]، فالخاء فى (خضم) والقاف فى (قضم) قيمتان خلافيتان تفرقان بين الفعلين والقيم الخلافية وظيفتها التفريق بين الصيغ فى النظام الصرفى، ولما كانت الخاء رخوة اختاروها للرطب،

---

[1] انظر: الخصائص 2/ 100 .

[2] الخصائص 2/ 104 .

ولما كانت القاف صلبة اختاروها لليابس أى أن الخاء تناسبها الرخاوة، والقاف تناسبها الشدة، والرخاوة تناسب أكل الرطب، والشدة (الصلابة) تناسب أكل اليابس أى أن المناسبة هنا ليست بين حروف البنية الواحدة ولا بين المعنى المعجمى للصيغتين، وإنما هى بين البنية الصرفية ودلالتها المعجمية أى بين الصرف والمعجم، فالمناسبة قد تكون فى داخل البنية بين الحروف وبعضها أو بين الحركات والحروف وهذه تسمى المناسبة الصرفية، وقد تكون بين دلالات المفردات وهذه المناسبة تسمى معجمية، أو بين المفردات ودلالاتها فتسمى صرفية معجمية، وعكس المناسبة الصرفية التنافر بين الحروف داخل بنية الكلمة، وعكس المناسبة المعجمية المفارقة المعجمية التى مثل لها الأستاذ الدكتور تمام حسان بقوله: " قرأ الحجر دم النخلة " يقول: " فإنك ستجد مفارقة معجمية بين (قرأ) و (الحجر) وبين (قرأ) و (الدم) وبين (الدم) و (النخلة) فلا الحجر يقرأ ولا هو يقرأ الدم ولا الدم مما يخضع للقراءة ولا النخلة من ذوات الدماء " وأما المجاز كأن نقول: (محمد بحر) أى علمه غزير كالبحر فليس هذا من المفارقة المعجمية لدلالة قرينة الحال على غزارة علم محمد [1] .

الاشتقاق :

ثمة قاسم مشترك بين الصرف والمعجم يتمثل فى وجود صلة بين الكلمات أو الصيغ قوامها اشتراك الكلمات أو الصيغ فى أصول ثلاثة، وهذه الصلة تدرس عند علماء الصرف تحت اسم (الاشتقاق) وعند علماء المعجم تدرس تحت عنوان (المادة الأصلية) ولعل هذه الصلة هى أوضح نقاط الاتصال بين الصرف والمعجم فكلاهما ينبنى على فكرة الأصول الثلاثة وهى فاء الكلمة وعينها ولامها، وكلاهما يأخذ هذه المادة منطلقا أو معينا ينطلق منه لتصنيف المسائل الصرفية أو لسرد قوائم المفردات بين دفات المعاجم، بيد أن المعجميين ينطلقون من المادة الأصلية مباشرة نحو سرد قوائمهم فيسردون كل الكلمات التى تشترك فى هذه المادة ثم يبينون معانى هذه الكلمات من خلال سياقاتها التى وردت فيها، وكل مادة تعد بابا مستقلا بذاته، أما الصرفيون فينطلقون من الصيغة التى تعد مرتكزا لدراساتهم معتمدين على فهم المادة الأصلية والميزان الصرفى، والصيغة ملخص شكلى لجمهرة من العلامات، وقد تطلق ويقصد بها الوزن فيقولون صيغة (فعل) أو (انفعل) أو (فاعل) وقد تطلق ويقصد بها شكل معين

---

[1] الخلاصة النحوية 81.

لترتيب طائفة من الحروف كصيغة منتهى الجموع وتكون عندئذ أعم من الوزن إذ يندرج تحتها أوزان كثيرة فأوزان (فعائل) و (مفاعل) و (فواعل) جميعها يسمى صيغة منتهى الجموع وملخصها الشكلى هو (حرفان متحركان بالفتح بعدهما ألف بعدها حرفان الأول منهما مكسور)، وينظر الصرفيون إلى الصيغة من ناحيتين الأولى ناحية المعنى الوظيفي كاشتراك المشتقات فى الدلالة على المعنى وصاحبه، والثانية هى التجرد والزيادة ودلالات الحروف الزوائد [1]، أما المعجميون فلا يقفون عند الصيغ ولكن يهتمون بمفردات أو كلمات ثم يبحثون عن دلالات هذه المفردات أو الكلمات، هذا ولا يخلو معجم من المعاجم من التعرض لشرح الكلمة صرفيا ومن ثم تبيين نوع الصيغة التى تنتمى إليها الكلمة، فإذا كانت الصيغة هى مرتكز اهتمام الصرفيين، فإنها ذاتها خطوة ضرورية يستعين بها المعجميون لشرح المفردات ومن ثم الوصول إلى معانيها المعجمية فلا يتمكن المعجمى من الوصول إلى المعنى المعجمى للكلمة إلا إذا عرف مبناها الصرفى والمعنى الوظيفى لهذا المبنى [2]، ليس ذلك فحسب فالمعجمى يجب أن يكون ملما بدروس التصريف إلماما وافيا للوصول إلى المعانى المعجمية للمفردات، فتارة يصف المعجمى الكلمة بوزنها صرفيا فيقول (ضرب) بوزن (فعل)، وتارة يصفها بتحديد نوعها من المشتقات.

ومن عمل المعجمى أيضا أن يبين ما حدث فى الكلمة من إعلال أو إبدال أو حذف أو زيادة أو تضعيف وبهذا يمكن القول إن الصرف معجم للصيغ والمعجم تصريف للمفردات، ومن هنا يمكن جمع معجم للصيغ الصرفية فى محاولة للوقوف على دلالات الصيغ الصرفية مجتمعة كما فعل الصرفيون فى بعض الصيغ فقالوا (فعُل) تدل على اللزوم و (فعلان) تدل على الاضطراب والحركة و (مفاعلة) تدل على المشاركة وإذا كانت الصيغة عند الصرفيين هى المرتكز الرئيس الذى ترتكز عليه دراساتهم، فالصيغة عند المعجميين طور من أطوار عدة يمر بها المعجميون للوصول إلى المعانى المعجمية للمفردات، والمادة الأصلية أو (جرثومة معنى الحدث) هى المرتكز الرئيس الذى يرتكز عليه عمل المعجميين، وعندما يعبر المعجميون عن صلة الرحم بين الكلمات لا يقنعون بالمبانى الصرفية أو الصيغ فقط، فالصيغ قاصرة عن الوفاء بمطالب المعجم، ذلك بأن

---

[1] انظر: اللغة العربية معناها ومبناها 166 .

[2] انظر: اللغة العربية معناها ومبناها 327 .

المعجم لا يمكن حصر مفرداته، أما الصرف فيمكن حصر صيغه، وإن كانت الصيغة طوراً من أطوار شرح المعنى المعجمى للكلمة، فهى عاجزة عن الوفاء بمطالب المعجم ، وتبقى المادة الأصلية مدخلاً رئيسا إلى شرح معانى المفردات ، ولكن المعجميين لا ينسبون إلى حروف المادة معنى معينا – وهذا الذى دعانى للحكم على المادة بأنها صامتة – ويعترفون بتعدد معانى المفردات التى تشترك فى المادة الأصلية وليست المادة عندهم سوى علاقة رحم بين المفردات التى ترتبط معجميا بواسطتها ولذا يفصلون فى الكتابة بين أصول المادة تنبيها على عدم دلالتها على معنى معين [1] .

المعنى :

لا شك أن المعنى هو الهدف الأكبر لأى دراسة فى أى فرع من فروع اللغة، ومن هذه الفروع الصرف والمعجم " فموضوع علم الصرف المفردات العربية، من حيث البحث عن كيفية صياغتها لإفادة المعانى " [2]، وموضوع المعجم هو المفردات العربية من حيث البحث فى صياغتها الموجودة بالفعل – لا عن كيفية الصياغة – من أجل سرد قائمة من المفردات تقابلها قائمة من معانى هذه المفردات، وقائمة المعانى هى الهدف الرئيس الذى يسعى إليه المعجميون ذلك أن قائمة المفردات موجودة بالفعل وعلى المعجمى أن يعمد إلى السياقات التى وردت فيها هذه المفردات للتوصل إلى معانيها المعجمية. وفى نشأة المعجم العربى المتعلقة بالقرآن الكريم دلالة واضحة على أن الهدف الأسمى الذى يسعى إليه المعجميون هو الوصول إلى المعانى المعجمية للمفردات، ذلك أن النواة الأصلية للمعجم بدأت بسؤالات نافع بن الأزرق إلى عبد الله بن عباس، التى " جمعت فى كتاب باسم (سؤالات نافع بن الأزرق إلى عبد الله بن عباس) نشره الدكتور إبراهيم السامرائى ببغداد سنة **1968**م ونشرها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى ملحقة بمعجم غريب القرآن مستخرجا من صحيح البخارى بالقاهرة سنة **1950** وذكرها السيوطى فى النوع السادس والثلاثين من كتابه (الإتقان فى علوم القرآن)"[3]

قال نافع: أخبرنى عن قول الله تعالى:﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [4].

---

[1] انظر: اللغة العربية معناها ومبناها 168 .

[2] دروس التصريف (المقدمات وتصريف الأفعال) لمحمد محيى الدين عبد الحميد / 8 .

[3] المفصل فى المعاجم العربية للدكتور حمدى بخيت عمران، الطبعة الأولى 2005 مكتبة زهراء الشرق 5 .

[4] المعارج 37 .

قال ابن عباس: العزون: حلق الرفاق، وقال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت عبيد بن الأبرص وهو يقول [الوافر]:

فجاءوا يهرعون إليه حتى يكونوا حول منبره عزينا

قال: أخبرنى عن قوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [1]،

قال: الوسيلة الحاجة، قال: وهل تعرف العرب ذلك ؟ قال نعم أما سمعت عنترة وهو يقول [الكامل] :

إن الرجال لهم إليك وسيلة إن يأخذوك تكحلى وتخضبى

وهكذا مضى نافع يسأل، وابن عباس يفسر، ويستشهد بأبيات من الشعر لتفسير ما يسأل عنه من المفردات التى وصل عددها إلى مائتين وخمسين مفردة من مفردات القرآن الكريم [2].

والمعجم بوصفه كتابا يضم ألفاظا مرتبة بوجه مخصوص فإن هدفه الأسمى هو إزالة إبهام هذه الألفاظ، ولكن كيف يستقيم ذلك مع مادة [ع. ج. م] التى تدور حول الإبهام والغموض ؟ الحق أن علماء العربية ذهبوا فى ذلك كل مذهب فراح كل واحد منهم يسأل: كيف يكون المعجم معناه التبيين والإفهام لا الغموض والإبهام ليتناسب مع طابع المعجم الذى يشرح ويوضح معانى المفردات ؟ فنجد ابن جنى يقول: " إنهم لما قالوا أعجمت الكتاب إذا بينته وأوضحته، فهو إذا لسلب معنى الاستبهام لاإثباته " [3] ويقول: " إن قولهم (أعجمت) وزنه (أفعلت)، (وأفعلت) هذه وإن كانت فى غالب أمرها إ نما تأتى للإثبات والإيجاب نحو أكرمت زيدًا أى أوجبت له الكرامة، فقد تأتى (أفعلت) أيضا يراد بها السلب والنفى ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[4] تأويله – والله أعلم – عند أهل النظر أكاد أظهرها، وكذلك أيضا يكون قولنا (أعجمت الكتاب) أى أزلت عنه استعجامه " [5]، ومما ذهب إليه المبرد أن المعجم مصدر بمنزلة الإعجام [6]، "فمعنى المعجم إذا هو الكتاب الذى أزيلت العجمة فيه،

---

(1) المائدة 35 .

(2) انظر: الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى ط4، مصطفى البابى الحلبى مصر1398هـ 1/ 157 و158، وانظر: المفصل فى المعاجم العربية للدكتور حمدى بخيت عمران 6 .

(3) الخصائص 3/ 75 .

(4) طه 15 .

(5) سر صناعة الإعراب 1/ 45.

(6) انظر: سر صناعة الإعراب 1/ 42 .

وحروف المعجم كما حكى عن الخليل هى الحروف المقطعة لأنها أعجمية "[1]، ويوضح ابن فارس هذا بقوله: " أى أنها مادامت مقطعة غير مؤلفة تأليف الكلام المفهوم فهى أعجمية لا تدل على شيء "[2].

" وقال الليث: المعجم الحروف المقطعة سميت معجمًا لأنها أعجمية، قال: وإذا قلت كتاب معجم فإن تعجيمه تنقيطه لكى تستبين عجمته وتتضح "[3]، وعندى أن رأي ابن فارس والليث أولى بالأخذ فى الاعتبار، ولا حاجة إلى افتعال تخريجات تزيل إبهام العلاقة بين وظيفة المعجم ومسماه، ذلك أن لفظة المعجم معناها الغموض والإبهام، وعمل المعجم يعمد إلى كلمات مقطعة غير مؤلفة فى شكل كلام مفهوم ولا علاقة بينها ولا تدل على شيء، ويمكن القول إن عمل المعجم يسير فى محورين متلازمين الأول أفقى والثانى رأسى، أما المحور الأفقى فمحل دراسته المواد الأصلية والتتابع فيما بينها، ولا علاقة بين هذه المواد الأصلية المتتابعة ، أما المحور الرأسى فمحل دراسته المادة الأصلية الواحدة وما ينبعث عنها من تصاريف وتكون العلاقة بين هذه التصاريف هى اشتراكها فى مادة أصلية واحدة، أى أن الحدث فيها ثابت والاختلاف يتمثل فى جهة الحدث ، فاسم الفاعل يدل على الحدث ومن وقع منه ، واسم المفعول يدل على الحدث ومن وقع عليه ، واسم المكان يدل على الحدث ومكانه ، واسم الزمان يدل على الحدث وزمانه ، ولا جهة للحدث فى المصدر فهو اسم الحدث مبرأ من الجهة والزمن .

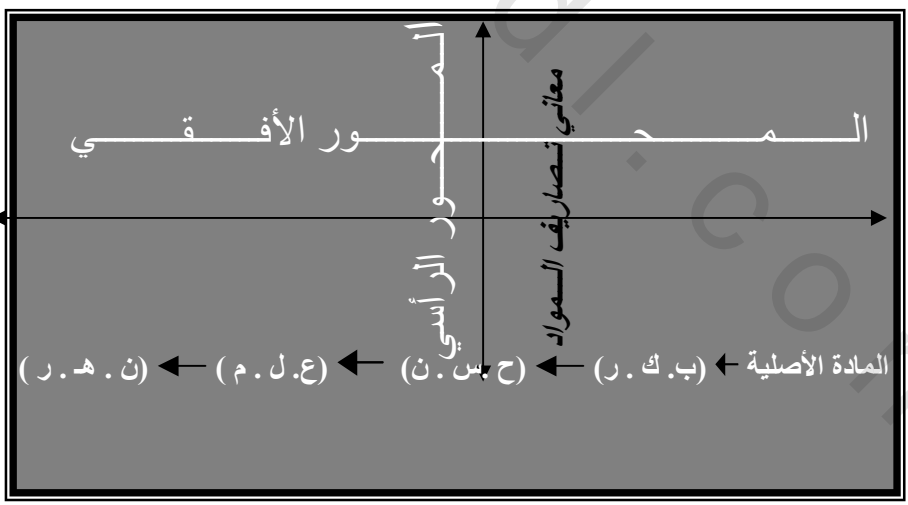

[1] دراسات فى المعاجم العربية للدكتور أمين محمد فاخر ط 3 1997 ، ص 6 .
[2] مقاييس اللغة (ع. ج. م) .
[3] لسان العرب (ع. ج. م) .

وللوصول إلى المعنى الشامل لأى جملة أو فقرة أو نص لابد من استخدام طرائق التحليل التى تقدمها لنا فروع الدراسات اللغوية المختلفة وهى الصوتيات والصرف والنحو، وهذه الثلاثة هدفها المعنى الوظيفى، ثم المعجم وهو الخاص بالمعنى المعجمى، وكل معنى نصل إليه بواسطة التحليل على أى مستوى مفرد هو معنى جزئى بالنسبة إلى المعنى الدلالى الأكبر، والعلاقة بين المفردات ومعانيها المعجمية علاقة عرفية اعتباطية، وحين تنفرد هذه العلاقة بالوجود فلا وظائف ولا مقام فإن فهم هذه العلاقة لا يؤدى إلا إلى فهم الكلمات المفردة على المستوى المعجمى فقط [1]، ذلك أن كلمات المعجم لا تؤلف فيما بينها ولا علاقة بينها على المستوى الأفقى .

وعلى مستوى الصرف فثمة معنى صرفى أو معنى للصيغ الصرفية يشبه إلى حد كبير المعنى المعجمى، بيد أن هذا على مستوى المفردات وذاك على مستوى الصيغ، أو على مستوى الأبواب الصرفية، " فالمصدر يفيد المعنى من زاوية الحدث والميميات تفيد المعنى نفسه من زاوية مكانه أو زمانه أو آلته والصفات تفيد المعنى من زاوية دلالتها على موصوف بالحدث والأفعال تفيده من زاوية الاقتراب بين زمنه وحدثه " [2]، أى أن المعنى الصرفى الوظيفى أعم وأشمل من المعنى المعجمى، والمعنى الصرفى للصيغة الواحدة يمكن أن يندرج تحته عشرات المفردات بمعانيها المعجمية، هذا العدد قابل للزيادة والنقصان بحسب الصيغة نفسها، وقد جاء آنفا أن المعجم لا يمكن حصر مفرداته بينما يمكن حصر الصيغ الصرفية، ومن الطبعى أن تتسع اللغة وتتطور مع مرور الزمن ومن ثم تتسع مفرداتها وتتغير تراكيبها وأساليبها مع التطور الفكرى والثقافى والاجتماعى الذى تشهده المجتمعات، وأحد أشكال التطور هذه هو التطور اللغوى الذى يطرأ على مفردات بعينها فتتغير تبعًا لذلك مدلولاتها وبهذا تتسع حصيلة المفردات المعجمية وتتسع تبعًا لذلك معانيها المعجمية، وفى ذلك يقول الدكتور أحمد محمد المعتوق " وعلى ضوء ذلك فإنه مهما كانت معرفة الإنسان باللغة ومهما كثر محفوظه من مفرداتها وتراكيبها فإن إحاطته بكل مفردات اللغة تكاد تكون أمرًا مستحيلا وأن الاحتفاظ بكل ما تلقن وحفظ من هذه المفردات يبقى أمرًا صعبًا أيضًا، بل إنه لا يكاد يحتفظ فى ذاكرته إلا بأقل القليل منها وفى حدود ما يستعمله ويستحضره فى ذهنه منها " [3]، فى حين تظل

---

[1] انظر: اللغة العربية معناها ومبناها 341 .

[2] اللغة العربية معناها ومبناها 140 .

[3] الحصيلة اللغوية، للدكتور أحمد محمد المعتوق، عالم المعرفة 1996، ص 221 .

الصيغ الصرفية ثابتة سواء أقصد بالصيغة وزنها الصرفى أم ملخصها الشكلى لجمهرة أو لطائفة من العلامات، وكل مفردة جديدة من مفردات اللغة يراعى أن تنبنى على شكل صيغة من صيغ العربية الموجودة بالفعل، وللحكم على الكلمة أنها عربية يكون الضابط الرئيس فى ذلك هو انتماؤها لصيغة من صيغ العربية أو وزن من أوزانها، ولكى يتم تعريب كلمة ما يجب أن تكون على وزن من أوزان العربية، كل ذلك يدل على محدودية الصيغ والأوزان الصرفية فى مقابل لا محدودية المفردات والمعانى المعجمية.

وثمة نقطة يتفق فيها عمل الصرفى مع عمل المعجمى وذلك عندما يحاول كل منهما استخلاص المعنى من الصيغة أو المفردة ، فإنه يعمد إلى تحديد الحروف الزوائد، وقد نسب الصرفيون لهذه الحروف معانى صرفية فالهمزة والنون مثلا تدلان على المطاوعة، والألف تدل على المشاركة، والهمزة والسين والتاء تدل على الطلب، وبعيدًا عن الجدل الذى دار حول الصيغة وهل تستلهم معناها من هذه الحروف الزوائد أو من مجمل حروفها ؟ فإن للحروف الزوائد دورًا مهما يعين الصرفيين والمعجميين لإفادة المعانى، بيد أن الصرفيين يبحثون فى كيفية الصياغة، والمعجميين يبحثون فى المفردات الموجودة بالفعل التى تنتمى إلى صيغ وأوزان صرفية، ويبحث الاثنان عن إفادة المعنى، فصيغة "استفعل " مثلا يدرسها الصرفى بوصفها صيغة فيحدد أحرف الزيادة فيها ثم يذكر معنى الصيغة من خلال هذه الأحرف فيقول إنها تدل على الطلب، أما المعجمى فإنه يعرض لعدد غير محدود من المفردات التى تنتمى إلى هذه الصيغة على مستوى المعجم كله، فلا تكاد تخلو مادة أصلية من شكل من أشكال هذه الصيغة فنجد استقدم واستكتب واستخرج واستعلم واستفسر وهكذا، فالكلمة فى المعجم لا تفهم إلا منعزلة عن السياق بيد أنها دل على معانيها سياقات، أما الصيغة فقد يحدد معناها من خلال الزوائد.

ومما يتفق فى عمله الصرفيون والمعجميون وله علاقة بالمعنى الضبط فنجد كليهما لا يستغنى عن ضبط الكلمات، بل إن من الفريقين من لا يكتفى بالضبط بالعلامات، ويضبطون الكلمات باللفظ كى لا يكون الضبط عرضة للتحريف والتغيير، فالضبط يغير من معانى الصيغ الصرفية كما يغير فى معانى المفردات المعجمية فـ (تفاعل) بفتح العين واللام تختلف عن (تفاعل) بضم العين، وعن (تفاعل) بفتح العين وسكون اللام، و(حسن) بفتح الحاء والسين تختلف عن (حسن) بضم الحاء وسكون السين، وعن (حسن) بفتح الحاء وضم السين .

وعن الدلالة فإن فكرة الحقول الدلالية أو الحقول المعجمية تشبه المعانى الصرفية وما يندرج تحتها من أوزان صرفية أو مفردات، فالحقل الدلالى هو طائفة من الكلمات ترتبط فيما بينها بمعنى عام مشترك، أو يجمعها لفظ مشترك أو قاسم مشترك، كالحيوان والطيور أو الألوان، أو أعضاء البدن أو الصغير من كل شيء فهذه كلها حقول دلالية بوب لها علماء العربية من أمثال ابن سيده فى المخصص وكراع النمل فى المنجد، والثعالبى فى فقه اللغة، وتعرف عندهم بمعاجم الموضوعات، وعندما يتحدث فى الصرف عن المطاوعة مثلاً فإنها معنى صرفى هو بمثابة حقل دلالى يندرج تحته طائفة من الأوزان الصرفية (كانفعل – وينفعل – وانفعل – وانفعال – ومنفعل) وكل وزن يندرج تحته طائفة من المفردات المعجمية، وعندما يتحدث عن الطلب أوالصيرورة يكون ذلك بمثابة حقل دلالى يندرج تحته طائفة أو مجموعة من الأوزان كـ (استفعل– يستفعل– استفعال– مستفعل– مستفعل) وكل وزن يندرج تحته طائفة من المفردات المعجمية، وبذلك يمكن القول إن المعانى الصرفية تمثل حقولا دلالية يندرج تحتها جمهرة من الصيغ الصرفية، مع مراعاة أن الحقول المعجمية تعنى بالمفردات والحقول الصرفية تعنى بالصيغ لا بالمفردات، هذا ولم تخل كتب الصرفيين من هذه الفكرة فقد تحدثوا عن الفعل اللازم بوزن (فعل) وأنه لا يجيء إلا فى أفعال الغرائز والطبائع وذكروا طائفة من الأفعال يجمعها هذا المعنى، وكذا ما دل على الألوان بوزن (فعل)، وكل هذه حقول دلالية .

تعدد المعنى للمبنى :

المعانى التى تعبر عن المبانى تتسم بالتعدد والاحتمال فالمبنى الواحد صالح لأن يعبر عنه أكثر من معنى، مادام غير مركب فى سياق محدد، فإذا ركب المبنى فى سياق ما يتحقق له معنى واحد وذلك بفضل القرائن اللفظية والمعنوية والحالية [1] وهذا الكلام ينسحب على المعانى المعجمية والمعانى الصرفية، فالمبنى الواحد تتعدد معانيه خارج السياق، وهذا التعدد يكون فى الصرف على مستوى المعنى الوظيفى وفى المعجم على مستوى المعنى المعجمى، أى أن التعدد فى المعانى الوظيفية يماثله على مستوى المعجم تعدد فى المعانى المعجمية للمبنى الواحد وهو ما يدرس عند علماء الدلالة تحت عنوان (المشترك اللفظى) فكلمة (عين) مثلا تسبح خارج السياق فيما يمكن أن نسميه فضاءات اللاتركيب فتحمل مجموعة من المعانى وعند التركيب قد تدخل فى سياق بمعنى (عين

---

[1] انظر: اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان 163 .

الماء) وفى سياق آخر بمعنى (البصر) وفى سياق ثالث (الجاسوس) أى أنها تحمل كل هذه المعانى خارج السياق وفى السياق تحمل معنى واحدا تحدده القرائن، " والصيغ أيضا صالحة لهذا التعدد والاحتمال، ويكفى أن تنظر فى معنى صيغة مثل (أفعل) لتجد أن معناها يكون التعدية ومصادفة الشيء على صفة والسلب، والإزالة، وصيرورة الشيء ذا شيء والدخول فى شيء والاستحقاق والتعريف والتمكين " [1]، وعن المعانى الوظيفية فإن الاسم المرفوع مثلا يمثل مبنى صالحا لأن يكون فى السياق فاعلا أو نائب فاعل أو اسمًا لكان أو خبرًا لإن أو مبتدأ أو خبرا أو صفة أو بدلاً فكلمة (صديقان) مثلا لا معنى لها خارج السياق على المستوى الوظيفى وفى السياق تكون بمعنى من المعانى الوظيفية السابقة، وبذلك يكون تعدد المعنى للمبنى من نقاط الاتفاق بين الصرف والمعجم، وهذا التعدد ذاته هو من نقاط الاختلاف بين هذين المعنيين والمعنى الدلالى الأكبر للسياق الذى لا يمكن أن يتعدد.

المعاقبة (تعدد المبنى للموقع) :

المعاقبة هى صلاحية عنصر لغوى أن يحل محل عنصر لغوى آخر، وإذا حل محله أخذ حكمه، والمقصود بها التبادل، ومعناها تعدد المبنى للموقع، فالمعاقبة تقليب لا تركيب[2]، وفى الصرف والمعجم معاقبة، فالصرف تقليب للصيغ والمعجم تقليب لجراثيم معنى الحدث أو المواد الأصلية ومن ثم تقليب للمفردات، حيث تتعدد المفردات ومعانيها المعجمية فى موقع المادة الواحدة، وعن تقليب الصيغ فإن الصرفيين يعمدون إلى هذه الفكرة عند دراسة الصيغ وكيفية صياغتها، فإذا تحدثوا عن الزيادة مثلا فإنهم يعددون الصيغ التى تشتمل على أحرف الزيادة فى موقع الحديث عن حروف الزيادة فالمعاقبة تتعدد فيها المبانى للموقع الواحد، وهى علاقة رأسية ولا علاقة لها بالتركيب حيث إنه علاقة أفقية، هذا ويمتنع معاقبة العنصر لأخيه إذا تغايرت طبيعة كل منهما أي أن فى المعاقبة مراعاة لصلة تجمع بين المتعاقبين وتجعل كلا منهما يعاقب الآخر، فعندما نتحدث عن حروف الزيادة ونقلب الصيغ التى تشتمل على هذه الحروف تكون فكرة الزيادة هى الصلة بين تقليب هذه الصيغ فى الموقع الواحد، وعند تقليب المفردات المعجمية على المادة الأصلية فى موقعها تكون الصلة بين المفردات المتعاقبة فى الموقع هى انتماؤها لأصل واحد أو لصلة رحم تجمع بينها .

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها 164 .

[2] انظر: البيان فى روائع القرآن للدكتور تمام حسان 86/1، 87، والخلاصة النحوية للدكتور تمام حسان34، والمعاقبة فى نظام اللغة العربية، للدكتور وحيد الدين طاهر عبد العزيز13.

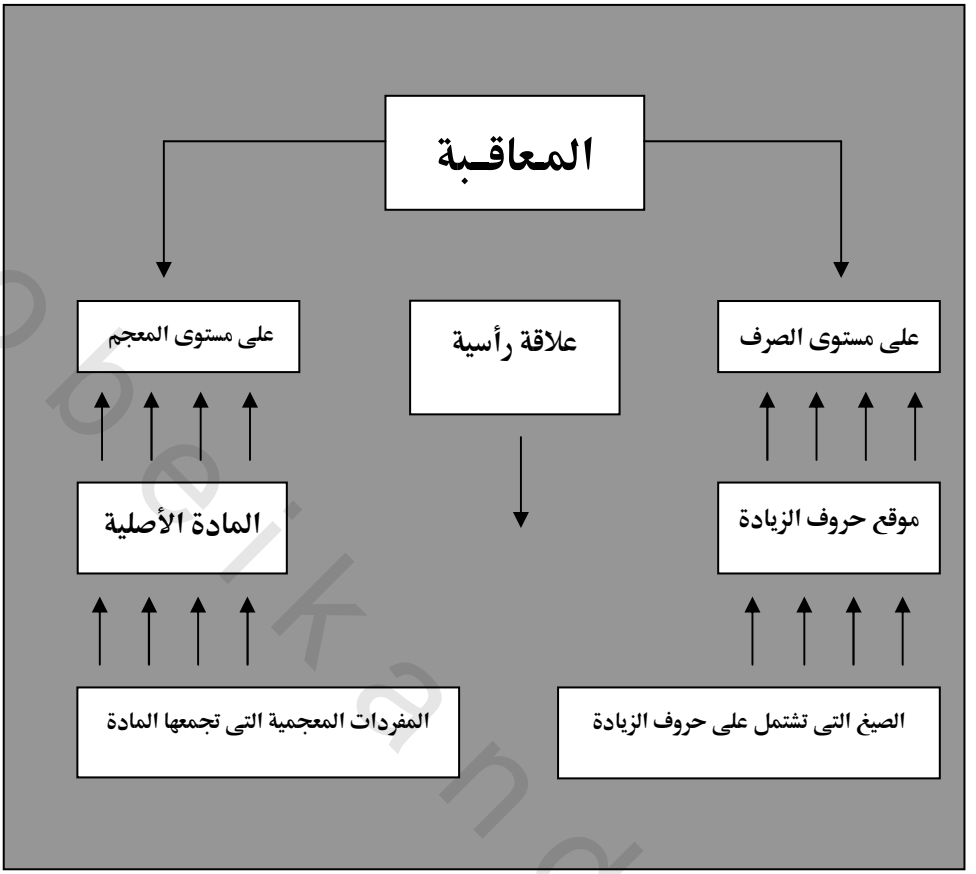

ثانياً: علاقات السلب :

النظام :

فكرة النظام من العلاقات السلبية بين الصرف والمعجم، أو هى من أوجه الخلاف بينهما، فاللغات منظمات كبيرة يعبر بها الأقوام عن أغراضهم ونشاطاتهم الاجتماعية، وبها يسجلون موروثاتهم الأدبية، وكل لغة من هذه اللغات نظام أو منظمة كبيرة تشتمل على عدد من الأنظمة، واللغة العربية تشتمل على ثلاثة أنظمة هى النظام الصوتى، والنظام الصرفى، والنظام النحوى، بالإضافة إلى قائمة المفردات التى تعد المخزون الأكبر لمفردات اللغة وهى المعجم، فالمعجم ليس نظامًا ولا ينبغى له أن يكون نظامًا من أنظمة اللغة، لافتقاده للضابطين الرئيسين للنظام وهما القواعد التى تبحث فى المعانى الوظيفية، وشبكة العلاقات العضوية والقيم الخلافية، فالمعجم ليس إلا قائمة من المفردات تقف

بإزائها طائفة من معانى هذه المفردات، وهذه القائمة ليست من القواعد ولا تربطها أى علاقة، وفى ذلك يقول الدكتور أحمد محمد المعتوق " معلوم أن استشارة المعجم أو الرجوع إليه لمعرفة مفردات اللغة والاطلاع على معانيها فيه ليس كقراءة الكتاب العادى أو قراءة موضوع فى دورية ما، إذ لا رابط موضوعيًا أو معنويًا يشد القارئ لمادة المعجم ويستحثه على متابعة فقراته ومواصلة قراءته " [1]، وعلى الرغم من أن المعجم ليس نظامًا من أنظمة اللغة إلا أنه يعتمد فى تحليل مفرداته اعتمادًا كليًا على فكرة النظام، فلم يعرف المعجميون المعانى المعجمية للمفردات إلا من خلال سياقاتها التى وردت فيها، ولتحليل هذه السياقات يعتمدون على فهم العلاقات العضوية التى تربط بين مفردات كل سياق، أى أن المعجميين ينطلقون بمعاونة فكرة النظام إلى تحليل السياقات للوصول إلى المعانى المعجمية للمفردات التى لا تسمى نظامًا أى أنهم ينطلقون من سياقات صغيرة تنبنى على فكرة النظام للوصول إلى قائمة كبرى يمكن أن نسميها اللانظام .

والحق أننا عندما نتحدث عن فكرة النظام يتبادر إلى أذهاننا على الفور النظام النحوى، وذلك لما يتضمنه هذا النظام من قواعد وعلاقات عضوية بشكل أوضح من النظامين الصوتى والصرفى، ولاعتماد النحو على كل من الصرف والأصوات لفهم العلاقات العضوية التى تربط بين المفردات المعجمية، وقد أفاض علماء العربية فى الحديث عن فكرة النظام بدءًا من عبد القاهر الجرجانى الذى تحدث عن هذه الفكرة تحت عنوان النظم، يقول الجرجانى " والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربًا خاصًا من التأليف ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب " [2]، وانتهاءً بالأستاذ الدكتور تمام حسان الذى أفرد كتاب " اللغة العربية معناها ومبناها " للحديث عن نظام اللغة العربية وما يشتمل عليه من أنظمة، وقد أفاض الدكتور عبد العزيز حمودة فى الحديث عن فكرة النظام فى كتاب " المرايا المقعرة " [3] مقربا وجهات النظر بين علماء العربية وعلماء الغرب فى ذلك مثبتا السبق للعرب فى الحديث عن النظام، إلا أنه لم يتحدث أحد عن النظامين الصوتى والصرفى – فيما أعلم – على نحو ما فعل الأستاذ الدكتور تمام حسان

---

[1] الحصيلة اللغوية ، للدكتور أحمد محمد المعتوق 229 .

[2] أسرار البلاغة فى علم البيان، للإمام عبد القاهر الجرجانى، صححها وعلق عليها محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة مكتبة محمد على صبيح بالقاهرة 1959 ص 2 .

[3] انظر: المرايا المقعرة للدكتور عبد العزيز حمودة عالم المعرفة 2001 ص 218 .

فى كتاب " اللغة العربية معناها ومبناها " يقول متحدثا عن النظام الصرفى وأما النظام الصرفى للغة فهو مكون من ثلاث دعائم[1]:

1. مجموعة من المعانى الصرفية أو الوظيفية كالاسمية والفعلية والحرفية، والإفراد والتكلم والتذكير والتأنيث والطلب والصيرورة والمطاوعة والتعدية والتأكيد.
2. طائفة من المبانى تتمثل فى الصيغ الصرفية واللواصق والزوائد والأدوات التى تحدد معانى هذه المبانى بوجودها أو بعدمها أو بالإيجاب والسلب .
3. طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى والمعنى وبين المبنى والمبنى كالعلاقة بين (ضرب) و (شهم) يمكن أن تكون إيجابية من حيث تشابههما فى صيغة (فعل)، ويمكن أن تكون سلبية تتمثل فى المقابلة أو القيمة الخلافية بينهما من جهة المعنى الوظيفى فـ (ضرب) مصدر و (شهم) صفة مشبهة باسم الفاعل، وهذه المقابلات – كما يقول الأستاذ الدكتور تمام حسان – هى عصب النظام الصرفى .

فالنظام الصرفى إذًا يتكون من مجموعة من المعانى الصرفية الوظيفية وطائفة من المبانى وطائفة من العلاقات أو المقابلات بين المعنى والمعنى أو بين المبنى والمبنى، أما المعجم فيتكون من قائمة من المفردات ومعانيها المعجمية ولا تربط أى علاقة بين مفردات هذه القائمة، ولا يوجد بينها أى نوع من المقابلات، يقول الدكتور تمام حسان " أما من حيث العلاقات العضوية فليس بين كلمات المعجم أى علاقة عضوية وقد يكون بين كل طائفة من هذه الكلمات علاقة اشتقاقية معينة هى اشتراكها فى أصول المادة ولكن هذه العلاقة الاشتقاقية تختلف عما نقصده من العلاقة العضوية لأن العلاقة العضوية لأى وحدة من وحدات النظام تدخلها فى علاقة خلافية مع بقية الوحدات جميعًا أيا كان موضعها من النظام " [2]، وإذا عمدنا إلى كلمتى (ضرب) و (شهم) اللتين بين الأستاذ الدكتور تمام حسان العلاقة العضوية بينهما يمكن أن نفهم عمل كل من الصرفى والمعجمى فيهما، أود أن أشير أولاً إلى أن المعجمى لا يهمه اجتماع الكلمتين معًا لأنه يتحدث عن مفردات لا عن مقابلات أما الصرفى فإنه يتحدث عن مقابلات أو علاقات (طبيعة النظام)، وبذلك يهمه الكلمتان والعلاقات والمقابلات بينهما، فالمعجمى عندما

---

[1] انظر: اللغة العربية معناها ومبناها 35 و 82 .

[2] اللغة العربية معناها ومبناها 312 و 313 .

يتناول هاتين الكلمتين يتناول كل مفردة منهما على حدة فيحدد المادة الأصلية لكل مفردة ثم يتحدث عما يشتق من هذه المادة الأصلية من مفردات، ثم يبين معانى هذه المفردات من خلال مجموعة من السياقات التى تستنبط منها هذه المعانى، أما الصرفى فيحدد المادة الأصلية لا ليحدد المشتقات المنبثقة عنها ومعانيها المعجمية وإنما ليحدد ما إذا كانت الكلمة مجردة أو مزيدة، وإذا كانت مزيدة ما دلالة أحرف الزيادة ؟ ومن ثم يحدد المعنى الصرفى الوظيفى للكلمة وإذا كانت مجردة ما وزنها ؟ وما نوعها ؟ وإذا طبقنا ذلك على الكلمتين السابقتين يحدد الصرفى أن الكلمتين مجردتان ووزنهما (فعل) بيد أن (ضرب) مصدر و (شهم) صفة مشبهة باسم الفاعل، والمقابلة بين المعنيين الوظيفيين للكلمتين تدل على خضوع الصرف لفكرة النظام، هذا ومن عمل المعجمى أن يحدد للقارئ المبنى الصرفى للكلمة من حيث كونها اسمًا أو فعلاً أو ما شابه ذلك، وهذا يعين فى فهم المعنى المعجمى، أى أن المعجمى يقوم ببعض عمل الصرفى من وزن الكلمات صرفيا وتحديد مبناها أو نوعها من المشتقات أو بذكر أحرف الزيادة فيها، بل إن المعجمى قد يجرى بعض المقابلات بين المفردات وكل ذلك لا يخضع المعجم لفكرة النظام، لعدم وجود مقابلات بين الكلمات تدخل فيها كل كلمة فى علاقات خلافية مع بقية الكلمات.

القاعدة :

تبحث القاعدة فى المعانى الوظيفية، وذلك من أجل سبر أغوار البنية المفردة على المستوى الصرفى، ومن أجل سبر أغوار التركيب على المستوى النحوى، ومن المعانى الوظيفية على مستوى الصرف التذكير والتأنيث والطلب والصيرورة والتعدية وغيرها، ومن المعانى الوظيفية على مستوى النحو الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها والذى يعنى بهذه المعانى الوظيفية هو القاعدة، وليس المعجم مجموعة من القواعد، بل هو قائمة من المفردات هدفها النظر فى العلاقة بين المفردات وما تدل عليه من المعانى المعجمية أو بين الكلمة [الدال] وما تدل عليه [المدلول]، وعلى الرغم من أن المعجم ليس كتابًا فى القواعد إلا أنه لا يخلو معجم من المعاجم من القواعد النحوية والصرفية، يقول الدكتور إبراهيم أنيس " المعاجم وإن كانت مهمتها الأساسية هى توضيح تلك الدلالة الاجتماعية غير أنها قد تعرض لبحث مسائل من النحو والصرف، ولكن المعاجم قديمها

وحديثها تتخذ من الدلالة الاجتماعية للكلمات هدفًا أساسيًّا وتكاد توجه إليه كل عنايتها " [1].

ولما كان المعجم خاليًا من القواعد وكان الصرف نظامًا ذا قواعد خاضعًا للعلاقات العضوية والقيم الخلافية، أصبح من الممكن أن نعد " القاعدة " علاقة سلبية بين الصرف والمعجم، فالمعجم يقدم طريقة نطق، والصرف يحفل بالقواعد، وعندما يقال " اسم الفاعل يصاغ من الثلاثى على وزن فاعل " فهذه قاعدة صرفية أو واحدة من عشرات القواعد التى يحفل بها الصرف، تبين هذه القاعدة الهدف من دراسة الصرف وهى البحث فى كيفية الصياغة من أجل إفادة المعانى الوظيفية وليس المعاني المعجمية، كالبحث فى كيفية صياغة اسم المفعول والصفة المشبهة، واسمى المرة والهيئة، والزمان والمكان، وكل ذلك تبحث فيه القواعد.

وقد نجد مثل هذه القواعد بين صفحات المعجم لكن المعجم لا يبحث فى كيفية الصياغة من أجل الوصول إلى المعاني الوظيفية أو وظائف الصيغ بل يبحث في المفردات من أجل الوصول إلى معانيها المعجمية، يقول الدكتور تمام حسان " دراسة العلاقة بين الصيغة والصيغة هي علم الصرف، ودراسة العلاقة بين الباب والباب هى علم النحو، ودراسة العلاقة بين معنى الكلمة والكلمة هو من صميم علم المعجم [2] .

وينبغى أن نفرق بين نوعين من القواعد الأول ناشئ عن اتخاذ اللغة مادة للملاحظة ثم الاستقراء والوصف جاعلا نواحى الشركة فيما وقع عليه الاستقراء قواعد وهذا النوع من القواعد يعنى بتخريجه الوصفيون.

والثانى تكون فيه القواعد معايير يجب اتباعها، والقاعدة على المستوى الصرفى تفهم باعتبارها تعبيرات عن الوظائف اللغوية التى تؤديها الوحدات اللغوية التى وقع عليها الاستقراء، والمعاجم دراسة للغة لا معايير للاستعمال فهى من عمل الباحث وتتجه إلى وصف عمل المجتمع [3] والفرق بين القاعدة عند الوصفيين والمعياريين يبدو واضحًا عندما يتكلم أحد الأفراد اللغة بالسليقة فينحرف عن " القاعدة " فيرفع ما قررت

---

[1] دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الأولى 1962، ص 46 و 47 .
وانظر: المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث، للدكتور محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة الحديثة للطباعة والنشر1966، ص 20 .

[2] اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان، الطبعة الرابعة، عالم الكتب 2000، ص150.

[3] انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية 27: 30 .

القاعدة أنه منصوب مثلا، فالوصفى سيلاحظ هذه الحالة ويعرضها على معلوماته فإذا كانت مطابقة دخلت فى نطاقها وإذا كانت غير مطابقة لا يتهم النص بأنه خارج عن طرائق التركيب وإنما يرويه باعتباره ظاهرة فرعية إلى جانب هذه القاعدة وأما إذا كان معياريا فإنه سيحكم على النص بالخروج أو عدم مطابقة طرائق التركيب المعيارية المعروفة لديه [1].

وقد وضح الدكتور تمام حسان مفهوم القاعدة فى كتابه " اللغة بين المعيارية والوصفية " على النحو الآتى [2]:

1. القاعدة وصف لسلوك عملى معين فى تركيب اللغة، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطردا حتى يعبر عنه بالقاعدة.
2. القاعدة جزء من المنهج لا جزء من اللغة .
3. القاعدة تتصف بالعموم، وليس من الضرورى أن تتصف بالشمول، أى أن تكون عامة وليست كلية، فتنطبق على جمهرة مفرداتها وليس من المحتم أن تنطبق على كل المفردات.
4. القاعدة تكون مختصرة لئلا تفقد فائدتها العلمية .
5. إيراد بعض الشواهد التى وقع عليها الاستقراء لتكون سندًا للقاعدة .

وإذا عدنا إلى القاعدة الصرفية التى سقتها منذ قليل وهى " اسم الفاعل يصاغ من الثلاثى على وزن فاعل " نجد أنها وصف لسلوك عملى مطرد، وأنها جزء من المنهج، وتتصف بالعموم وهى مختصرة إلى حد مقبول ولا يذكر أى صرفى هذه القاعدة إلا ويذيلها بإيراد بعض الشواهد التى تفيد القاعدة وتشرحها عمليًّا، أما المعجم فيقدم طريقة نطق.

ولا علاقة بين المعجم والقاعدة، فلا يدرس المعجمى العلاقة بين الدوال والمدلولات باعتبار هذه المعايير التى تنضبط من خلالها القاعدة .

نخلص من ذلك إلى أن القاعدة هدفها المعانى الوظيفية ومن ثم ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأنظمة اللغة الثلاثة التى تعنى بهذه المعانى الوظيفية وهى النظام الصوتى والنظام الصرفى

---

[1] انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية 158 .

[2] انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية 158 .

والنظام النحوى، أما المعجم فهو ليس نظامًا ولا يعنى بالمعانى الوظيفية وهدفه العلاقة بين الكلمة ومعناها.

ومن ثم لا يعنى المعجم بالقواعد ويركز كل اهتمامه على العلاقة بين المفردات ومعانيها المعجمية .

المنهج (طريقة العمل):

يختلف عمل الصرفى فى البحث فى كيفية الصياغة لإفادة المعانى الوظيفية عن عمل المعجمى فى البحث عن علاقة الدوال بالمدلولات لإفادة المعانى المعجمية، فلو كان العمل واحدًا لكانت النتيجة واحدة.

والأمر ليس كذلك فالنتيجة المتوخاة من الصرف تختلف تمامًا عن نتيجة العمل المعجمى .

بذلك تكون العلاقة بين خطة عمل الصرف وخطة عمل المعجم علاقة سلبية ولا ينبغى لها أن تكون إيجابية مطلقًا لاختلاف الهدف الذى يسعى إليه كلا الدرسين .

وقد اصطلح الدكتور تمام حسان كلمة (وسائل) للتعبير عما قصدته من طريقة العمل وجعل تحديد المعنى الوظيفى ينبنى على وسائل سلبية وهى القيم الخلافية، وتحديد المعنى المعجمى ينبنى على وسيلة إيجابية تقوم بعد تعيين الهجاء والنطق على تحديد البنية تحديدًا صرفيًا ثم شرحها من بعد ذلك من وجهتى نظر التاريخ والاستعمال مع الدخول إليها من مداخل مختلفة والاستشهاد على كل مدخل.

فالذى يتوافر على دراسة الكلمة فرع خاص من فروع الدراسات اللغوية هو المعجم [1].

ويعنى الصرفيون بالميزان الصرفى وتحديد الأصول والزوائد والمشتق والجامد ثم تحديد شكل الصيغة وحصر أماكن الإلحاق والزيادة فيها وما يلحق بالصيغ من إعلال وإبدال [2].

أى أن طريقتى العمل تلتقيان عند تحديد البنية الصرفية ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم الآتى :

---

[1] انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية 120 – 121 .

[2] انظر: اللغة العربية **معناها ومبناها 15** .

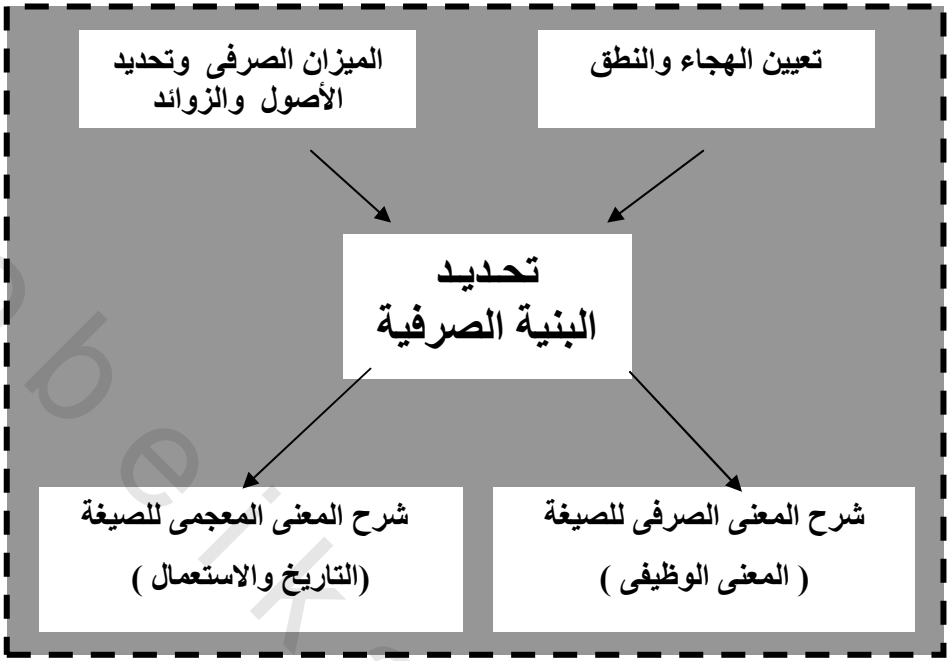

الخلاصة :

وبعد، يمكن القول إن عمل الصرفى يتداخل مع عمل المعجمى، وعمل المعجمى يتداخل مع عمل الصرفى فى بعض المواطن، ولابد أن يكون المعجمى ملما بطرائق التصريف، والصرفى ملما بطرائق اشتقاق المفردات من موادها الأصلية ومعرفة معانيها المعجمية، والقارئ قد يقرأ بين طيات المعجم بعض الفقرات فيحس أنه يقرأ كتاباً فى الصرف، ويقرأ بين ثنايا الصرف فقرات يحس من خلالها أنه يقرأ فى المعجم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على وثيق الصلة بين الصرف والمعجم، ويكفى أن كليهما يبحث فى المفردة لسبر أغوار معناها سواء أكان هذا المعنى وظيفيا أم معجميًا.

ويمكن سرد ما نخلص إليه فى النقاط الآتية :

1- العلاقات بين الصرف والمعجم نوعان :

الأول: هو علاقات الإيجاب [المناسبة – الاشتقاق – المعنى – تعدد المعنى للمبنى – المعاقبة].

الثانى: هو علاقات السلب [فكرة النظام – القاعدة – منهج العمل].

1. المناسبة ثلاثة أنواع: صرفية ومعجمية وصرفية معجمية أما الصرفية فهى داخل البنية بين الحركات والحروف أو بين الحروف والحروف، وأما المعجمية فهى بين دلالات المفردات، وأما الصرفية المعجمية فهى بين المبانى ودلالاتها المعجمية.
2. الصرف معجم للصيغ والمعجم تصريف للمفردات.
3. يبحث الصرفيون فى كيفية الصياغة بينما يبحث المعجميون فى الصياغات الموجودة بالفعل، ويبحث الاثنان عن إفادة المعنى الصرفى أو المعجمى.
4. فى الصرف والمعجم معاقبة، فالصرف تقليب للصيغ والمعجم تقليب للمواد الأصلية ينبنى عليه تقليب للمفردات.
5. إذا كان الصرف نظامًا من أنظمة اللغة فإن المعجم ليس نظامًا لافتقاده لضابطى النظام وهما القواعد التى تبحث فى المعانى الوظيفية وشبكة العلاقات العضوية والقيم الخلافية، وعلى الرغم من لا نظامية المعجم إلا أن المعجميين ينطلقون بمعاونة فكرة النظام إلى تحليل السياقات للوصول إلى المعانى المعجمية للمفردات التى تسمى نظامًا أى أنهم ينطلقون من سياقات صغيرة تنبنى على فكرة النظام للوصول إلى قائمة كبرى يمكن أن نسميها اللانظام.
6. تعنى القاعدة بالمعانى الوظيفية ومن ثم ترتبط بفكرة النظام، والنظام الصرفى حافل بالقواعد أما المعجم فهو ليس نظامًا ولا يعنى بالمعانى الوظيفية وهدفه العلاقة بين الكلمة ومعناها حيث يقدم طريقة نطق، ومن ثم لا يعنى بالقواعد ويركز كل اهتمامه على العلاقة بين المفردات ومعانيها المعجمية .
7. العلاقة بين خطة عمل الصرفيين وخطة عمل المعجميين علاقة سلبية ولا ينبغى لها أن تكون إيجابية مطلقًا لاختلاف الهدف الذى يسعى إليه كلا الدرسين، ولو كان الهدف واحدًا لاندمج الدرسان فى علم واحد.

*** *** ***